مجلة الدراسات التاريخية والحضارية(مجلة علمية محكمة)
المجلد (٩) العدد (٢٩) حزيران٢٠١٧م – رمضان ١٤٣٨هـ

# القيادات الميدانية النفطية ودورها في الاقتصاد العراقي ((مشعل حمودات نموذجا))

د. حسين نهاد عبد الحميد الحائك

**ملخص البحث**

عُرفت مدينة الموصل برجالها وعلمائها ومثقفيها الابرار وعمالها الاخيار . ومن هذا المنطلق نراجع جهود الاستاذ المرحوم المهندس مشعل حمودات الذي برز كعالم من علماء صناعة النفط والغاز وترك بصماته على هذه المورد الاقتصادي المهم في العراق ، منذ عام ١٩٥٣حين عاد الى العراق بعد انهاء دراسته في جامعة الينوي الامريكية وحصوله غلى الماجستير في هندسة الميكانيك لصناعة النفط وليساهم في تشغيل مصفى الدورة ويترك بصماته في صناعة النفط والغاز في العراق لحين احالته على التقاعد في عام١٩٨٣ ــ

**Abstract**

The Iraqi engineer ( mshaal hamodat ) personage born in Mosul on ( 1929 - 2015 ) and study in it then travel to united states to get on ( B. se ) and ( M.se ) in elicitation oil section in American ( elinoy ) university , then return to Iraq in 1953 and work in American ( kilok ) company to work at ( purified A dora ) subject. After 14 july revolution 1958 .he takes ( work at ) many ( administrative ) jobs differently between general boss in agency and stay in his place as a manger . he has many works work in and he has his opinion and work to make a law ( 80 ) in ( 1961 ) and works as supervision to join northern oil fields with daura refinery . and can to export oil instead of burn it. In year 1970 ( mshaal ) get as a management of logistics in general company of oil project .

مجلة الدراسات التاريخية والحضارية(مجلة علمية محكمة)
المجلد (٩) العدد (٢٩) حزيران٢٠١٧م – رمضان ١٤٣٨هـ

# القيادات الميدانية النفطية ودورها في الاقتصاد العراقي ((مشعل حمودات نموذجا))

د. حسين نهاد عبد الحميد الحائك

مقدمة

زخرت مدينة الموصل بعدد كبير من العلماء والسياسيين والاقتصاديين الذين كان لهم دور فاعل في بناء الاقتصاد العراق النفطي ، من هنا ارتأينا وضع دراسة عن الشخصية العراقية المهندس مشعل حمودات باعتباره عالم من علماء النفط والغاز ولد في الموصل عام (١٩٢٩–توفي٢٠١٥) ودرس فيها ، من ثم التحق بجامعة الينوي الامريكية ليحصل على درجة البكالوريوس ومن ثم الماجستير في الهندسة الميكانيكية قسم انتاج النفط ، وقسم البحث الى قسمين الاول : ركز على دراسة نشاة قطاع صناعة النفط في العراق خلال العهد الملكي (١٩٢١– ١٩٥٨) ، والبدايات الاولى لانخراط المهندس مشعل العملي في العمل في القطاع النفطي العراقي ، في حين تضمن الثاني والذي كان اوسع دراسة التطورات التي طرأت على هذا القطاع الحيوي بعد عام١٩٥٨ واصدار قانون رقم ( ٨٠ ) والاعتماد على الكفاءات العراقية في مجال النفط ومسالة تصدير الغاز الى الخارج والمناصب الادارية التي تقلدها مشعل حمودات لحين احالته على التقاعد عام١٩٨٣. وقد اعتمد الباحث على عدد من المصادر والمقابلة الشخصية مع المهندس مشعل .وان ابرز ما وقف عقبة في تأخر انجاز البحث ، هو ما تعرضت له مدينة الموصل من هجمات ارهابية منذ١٠ حزيران ٢٠١٤ افقدتها ارثها الحضاري ومكتباتها الراضخة بمختلف العلوم ، وادت الى تهجير عدد كبير من ابنائها، ولا يسعني وانا انهي كتابة البحث بالتقدم الى الدكتور المؤرخ الاستاذ الدكتور ابراهيم خليل احمد في جامعة الموصل الذي كان قد اعطاني مصادر وتوجيهات وعرفني على مشعل حمودات شخصيا .

## المبحث الأول: المهندس مشعل حمودات وصناعة النفط في العراق ١٩٢١–١٩٥٨

١– مشعل حمودات ولادته حياته الاجتماعية والعائلية والثقافية

هو مشعل بن محمد بن حمودي بن محمد بن خضير بن حمودي ( الشهير حمودات)[١]، ولد بتاريخ ٢٥ تشرين الاول ١٩٢٩م في محلة باب البيض التحتاني (الشرقي) في مدينة الموصل، وانحدر من اسرة كانت تمارس التجارة ولاسيما تجارة القماش، وكان جده حمودي محمد مختار محلة باب البيض بالموصل ، ومن العادات الاجتماعية في مدينة الموصل ان يعقد مختار المحلة مجلساً ليلياً خاصاً في داره يحضره بعض وجوه البلد[٢]، وكان مشعل يحضر مجلس جده ويستمع الى الاحاديث الدينية والادبية والاجتماعية والسياسية والتجارية والتي

اسهمت في بلورة مواهبه وإمكاناته وكان لعمه الحا ج حمدي حمودات الذي حفظ القرآن عندما كان عمره (١٦ عام) وتتلمذ على يد الشيخ بشير الصقال في دراسة اللغة العربية والفقه ، وكثيرا ما كان يتردد على المكتبة العامة (مكتبة الغازي) [٣] ، في الموصل بصحبة الاستاذ غانم سعدالله حمودات [٤]. وقد تمكن الاثنان من اقتناء العديد من الكتب واصبح لديهم مكتبة عامرة تجمع بين ادبية وتاريخية وعلمية ، غير اننا نجد هذه المكتبة قضت عليها حرقاً والدة مشعل قبل ان يداهم دارهم عناصر الامن اثر احداث الموصل عام ١٩٥٩ [٥].

- **سيرته الدراسية**

اكمل دراسته الابتدائية في مدرسة باب البيض للبنين عام ١٩٤٢م ، ومن ثم اكمل دراسته في المتوسطة الغربية ( ١٩٤٣ – ١٩٤٦ ) واختاره الاستاذ عبد الرزاق سلو الشماع رئيساً لتحرير جريدة (القدوة) التي تصدر في المدرسة شهرياً وذلك لبراعة قلمه واتقانه نحو اللغة العربية التي تعلمها على يد الاستاذ يعقوب عيسكو، والتحق بالفرع العلمي في اعدادية الموصل عام ١٩٤٦م وفي عهد الاستاذ ايوب صبري الخياط تم اعفائه من الامتحانات لتميزه ، وفي الصف الخامس العلمي كان على راس قائمة الناجحين في الامتحان الوزاري لعام ١٩٤٨ [٦]، الامر الذي مكنه من الالتحاق بالبعثة العلمية على حساب وزارة المعارف لدراسة الهندسة الميكانيكية فرع انتاج النفط في جامعة الينوي في الولايات المتحدة الامريكية . والتي التحق بها في ٢١ ايلول١٩٤٩م، وحصل على شهادة بكالوريوس وشهادة ماجستير من نفس الجامعة في ٢٦ حزيران ١٩٥٣، واثناء دراسته في الولايات المتحدة الامريكية اعجب بالنموذج الامريكي وتعرف على قواعد العلمية الديمقراطية التي يعيشها المجتمع الامريكي وانتمى الى جمعيات علمية وثقافية في الولايات المتحدة الامريكية ، بالإضافة الى قيامه بزيارة لثلاثة وثلاثون ولاية منها ، وقد تم اختياره نائباً لرئيس مجلس الهندسة في الجامعة ذاتها [٧].

واثناء تواجده في الولايات المتحدة الامريكية تقدمت غرفة تجارة دانفيل في ٨ اذار ١٩٥٢ بطلب الى مشعل حمودات بإلقاء محاضرة على الاعضاء الصناعيين في غرفة حول النفط في العراق ونالت المحاضرة اعجاب الحاضرين ، وتلقى كتاب شكر من كلية التجارة وادارة الاعمال جاء فيها : (( تهانينا على العرض الرائع الذي قدمته وبلاشك ادركت الاهتمام الذي ابداه الحاضرين حول ما تفضلت به انك دعمت بكل السبل التقاليد والمثل الحميدة لجامعة الينوي وتلك القيم والمثل التي يتحلى بها وطنك. لقد حققت مساهمة كبيرة واكيدة لعلاقات دولية وتفهم

افضل)) كما تلقى كتاب شكر وتقدير من غرفة تجارة دانفيل جاء فيه : ((اود ان اعبر عن تشكراتنا القلبية لقيامك بالقاء محاضرة على الاعضاء الصناعيين في غرفة تجارة دانفيل، ان ظهورك هنا ساعد كثيراً قياديينا الصناعيين على تفهم افضل لقضايا العراق ومن خلال جهودك كان اجتماعاً مثمراً ومفيداً وممتعاً جدا))ً. بعد اكمال مشعل تحصيله العلمي وعودته الى العراق جرى تعيينه في مصلحة مصافي النفط الحكومية بتاريخ ٢٢ ايلول ١٩٥٣ [٨].

**تطور القطاع النفطي في العراق خلال العهد الملكي ١٩٢١-١٩٥٨**

في بداية القرن الماضي تم اكتشاف النفط في العراق بكميات تجارية كبيرة في منطقتي طوز خور ماتو وبابا كركر الواقعتين بالقرب من مدينة كركوك ، وتسابقت الدول الأوربية في سبيل الحصول على الامتيازات والاستحواذ على نفط العراق، ودخلت المصالح الاستعمارية الأوربية (الألمانية – الإنكليزية – الهولندية) في ائتلاف ومنافسة فيما بينها ، فشكلت عام١٩١٢ شركة البترول التركية ، إلا أن ظروف الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤حالت دون تنفيذ هذا المشروع [٩] . ولكي تحافظ بريطانيا على مصالحها في العراق ، وجدت ان المخرج القانوني يتمثل بتشكيل حكومة عراقية مستقلة ، لكنها مكبلة بعدد من المعاهدات التي تجبرها على منح الامتيازات للشركات النفطية بسند قانوني ، وعليه قررت الحكومة العراقية وبتاريخ ١٣ اب ١٩٢٣ عدم الاعتراف بامتياز شركة البترول التركية ، وتم بتاريخ ١٤ اذار ١٩٢٥ تفويض وزير المالية العراقي ساسون حسقيل[١٠] ، للتفاوض في لندن مع الشركات المتقدمة لطلب الامتياز والذي اصر ان يكون احتساب بيع النفط بالشلن الذهبي الذي يبقى له قيمة بدلا من الباون [١١] ، وقد حصلت ثلاث شركات رئيسية على امتيازات للعمل في العراق و لمدة ٧٥ عام مقابل ٤ شلنات ذهب للطن الواحد سنوياً وهذا لا يتناسب مع حصة البلد صاحب الثروة وهذه الشركات ( شركة نفط العراق المحدودة ) وهي الاقدم بالحصول على الامتيازات ابتدا من ١٤اذار ١٩٢٥ضمن المنطقة الشمالية ولم تتمكن من تصدير النفط حتى عام ١٩٣٤، والثانية هي (شركة نفط الموصل المحدودة) وهي فرع لشركة نفط العراق وقد باشرت بتصدير نفطها من منطقة عين زالة وبطمة بتاريخ ١ تشرين الاول ١٩٥٢، اما الشركة الثالثة فهي ( شركة نفط البصرة المحدودة ) وقد حصلت على امتيازها عام١٩٣٨وهي ايضا فرعا من شركة نفط العراق ، اما الشركة الرابعة فهي (شركة نفط خانقين المحدودة ) والتي عقدت اتفاقا مع الحكومة

العراقية تم بموجبه بيع موجودات الشركة الى الحكومة العراقية وذلك بتاريخ ٢٥ كـــانون الاول ١٩٥١على ان تتعهد الشركة بتولي مهمة عملية تكرير النفط وتوزيعه بالنيابة عن العراق لقـــاء اجر سنوي مقداره ١٥٠ الف دينار لمدة عشر سنوات[١٢]

- **ادارة القطاع النفطي في العراق ١٩٥٢–١٩٥٨**

لم يكن ضمن تشكيلات الوزارات العراقية وزارة نفط انما كان شؤون النفط تدار من وزارة الاقتصاد التي تم تشكيلها بتاريخ الاول من اب ١٩٣٩ وذلك بموجب القانون رقم ٣٤ لعام١٩٣٩ ، والتي ضمت عدة مديريات مديرية التجارة والزراعة ومديرية السيطرة وشعبة الصناعة والمعادن وشؤون النفط[١٣]،وفي ٨ اذار١٩٥٢ استحدثت مصلحة مصافي النفط الحكومية والتي كان لها مجلس ادارة مستقل في شؤنه الادارية والمالية ومهمتها توفير المنتجات النفطية المعدة للاستهلاك المحلي وتنتج البنزين والنفط الابيض ونفط الديزل ونفط الوقود والغاز ، وتولى ادارتها المدير العام السيد عطا امين، وكانت اولى المصافي هي مصفى الوند الذي يزود مستودع خانقين بالمنتجات النفطية من ثم تنقل بواسطة السيارات او السكك الحديد وتبلغ طاقته الانتاجية ( ٥٠٠) الف طن سنويا، وبسبب الاتساع مراكز المدن وزيادة الطلب على الوقود خاصتا بعد الاعلان عن تأسيس مجلس الاعمار كانت وزارة الاقتصاد قد اعلنت عن مناقصة لتشييد مصفى في بغداد وتم اختيار ناحية الدورة والتي تبعد عن مركز المدينة ١٧ كيلو متر جنوب بغداد، وحصلت مجموعة شركات على عقد تنفيذ المشروع وهي ( Wheeler Research & Engineering Foster ، W Kellogg،Exxon M ) والتي باشرت فعلا بتشييده وفي اذار ١٩٥٣ وتم مد خط انبوب من محطة الضخ (ك –٢) في ناحية الصينية التابعة لقضاء بيجي والعائدة لشركة نفط العراق ، وطاقة المصفى تبلغ مليون طن سنويا[١٤] ـــ كان حينها المهندس مشعل قد عاد الى العراق وجرى تعيينه في وظيفة معاون مهندس في ديوان مصلحة مصافي النفط الحكومية وذلك في ٢٢ايلول ١٩٥٣، وجرى تنسيبه للعمل مع شركة كيلوك Kellogg الامريكية المقاولة لتنفيذ مشروع مصفى الدورة ، ولكونه احد خريجي جامعة الينوي الامريكية فانه لقي الترحيب من مدير شركة كيلوك (مستردايزنروث) في العراق . اختبره رئيس مهندسين التشييد الحقلي بسؤال وجهه الى مشعل : (( هل بإمكانك استعمال آلة الثيودلايت التي يستعملها مهندسو المساحة )) ؟ فكانت الاجابة مقنعة من المهندس مشعل والذي سبق ان درس هندسة المساحة نظراً لأن هذه المادة داخلة في مناهج دراسة فرع استخراج النفط

وهذا يدل على مدى رصانة المناهج التعليمية التي يتلقاها الطلبة في الجامعة الامريكية المذكورة. ونظراً لما كان يتمتع به من خبرة عملية وحدث انسجام بينه وبين رئيس قسم الهندسة الخبير الامريكي (بيوتورد) ، قرر الاخير اصطحابه في سفره الى مصفى الوند وذلك لأشراف على نقل وحدة انتاج المذيبات من مصفى الوند الى مصفى الدورة وفعلاً تم نقلها وتشييدها وتشغيلها ، وصدر امر اداري اخر من الشركة الامريكية بنقل خدمات الخبير الامريكي (بيوتورد ) من رئيس قسم الهندسة الى وظيفة رئيس قسم الصيانة والميكانيك. فطلب ايضا من مشعل مرافقته ، فارتبط برئيس القسم المذكور مباشرة يعاونه عدد من المهندسين وهم كلا من محمد حسين البحراني واحمد ضياء توفيق وفخري الجلبي. ومن ثم ً تم تنسيبه للعمل في شعبة التصاميم التفصيلية للانابيب في قسم الهندسة الحقلية و بعد مضي سنة تقريباً تم تنسيبه للاشراف على تشييد الوحدات الطاقة التي كانت شركة بابكوكس ويلكوكس، تتولى تشييدها حتى الاول من كانون الثاني عام ١٩٥٥ ، وفي حزيران تم استحداث قسم الهندسة في ملاك مصفى الدورة وتولى رئاسة القسم الخبير الامريكي (بيوتورد) الذي طلب من مدير عام المصفى الامريكي الجنسية نقل خدمات مشعل الى قسم الهندسة شعبة التصاميم لكونه حاصل على شهادة ماجستير، حلّ مشعل محل الخبير البريطاني الجنسية (اليت ALET) في قسم هندسة التصاميم ، ولم يمضِ شهران حتى تم افتتاح مصفى الدورة برعاية الملك فيصل الثاني، في ٢٨ تشرين الثاني عام ١٩٥٥ وفي العام نفسه جرى إنهاء تنسيبه من العمل مع شركة كيلوك وتم تعيينه مهندساً على الملاك الدائم لمصفى الدورة وذلك لخبرته التي اكتسبها من الفنيين والمهندسين الامريكان الذين عمل معهم واستفاد من خبرتهم في تشغيل محطة توليد الطاقة واسالة الماء في المصفى [١٥]. وفي ٣١ تشرين الاول ١٩٥٦م عندما كان مشعل يقوم بتجربة ازالة القشرة من المبادلات الحرارية المستعملة في وحدات الانتاج في مصفى الدورة انسكب على ظهره ماء حار مخلوط بحامض السلفانيك قريب من درجة الغليان ادى ذلك الى دخول المستشفى وابتعاده عن العمل اربعين يوماً، وبقي في قسم الصيانة والميكانيك لغاية ٣٠ تشرين الثاني ١٩٥٨[١٦]، ولم يكن مصفى الدورة ينتج الوقود فقط اذ انه كان قد تم التعاقد مع شركة (مفسرستروبلر ) لتشييد مصفى الدهون رقم (١) والذي ينتج (٢٤) الف طن سنويا من الدهون المحركات والاسفلت وجرى افتتاحه في الاول من تشرين الاول ١٩٥٧، اما المصفى الاخر فهو مصفى القيارة والذي

كان قد باشر انتاجه عام١٩٥٦ والذي كان انتاجه محدود بسبب كثرة نسبة الكبريت الموجودة فيعه والذي ينتج (٦٠) الف طن من القير سنويا [١٧].

## المبحث الثاني: تطوير قطاع استخراج النفط في العراق بعد عام ١٩٥٨ والاعتماد على الكفاءات العراقية في مجال النفط

بعد نجاح ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ واعلان الحكم الجمهوري بالعراق اقدمت الحكومة بزعامة الرئيس عبد الكريم قاسم، على اذاعة بيان اوضحت فيه وجهة نظر الحكومة الجديدة حيال مسالة التعامل مع الثروة النفطية في البلاد جاء فيه: ((انه نظراً لأهمية النفط بالنسبة إلى اقتصاد العالم فإن الحكومة العراقية تعلن رغبتها في استمرار تصديره إلى الأسواق العالمية، وتحافظ على التزاماتها لجميع الفرقاء المعنيين))[١٨]، البيان طمان الشركات النفطية ، والتي بادرت من جانبها الى تقديم برنامج بكلفة ( ١٠٠ مليون جنيه ) يتضمن رفع الانتاج النفطي من (٣٨,٩ ) الى (٧٠,٠) مليون طن في العاميين القادمتين أي الى عام ١٩٦٠[١٩]، غير ان هذا التصريح لم يثني الحكومة الجديدة على مطالبة الشركات بزيادة حصة العراق من الموارد النفطية وايجاد طريقة عادلة في تحديد الاسعار والتخلي عن الاراضي غير المستثمرة ومساهمة العراق فعلا برأس مال الشركات بنسبة لا تقل عن (٢٠%) من راس مال الشركات العاملة في العراق ، وضمان الاشراف العراقي الفعلي على الشركات والسياسة الانتاجية[٢٠]. وفعلا تم انهاء عقد الخبراء الاجانب وإلغاء وكالات الشركة الكيمياوية الإمبراطورية ، وشركة لوسي ، والسيطرة التامة على قسم المشتريات الخارجية في مصفى الدورة ، وزيادة طاقة مصفى الدورة الانتاجية من ( ٤٠٠ ،١ ) مليون طن إلى ( ٢٠٠ ، ٢ ) مليون طن سنوياً .وتصفية شركة نفط خانقين ، و إلغاء امتياز شركة خانقين واستلام مصفى الوند وذلك في نيسان ١٩٥٩ وقبل حلول الذكرى الاولى للثورة تم توفير مبلغ ( ١٦٥٠) الف دينار الى خزينة الدول[٢١]. وخلال عهد حكومة عبد الكريم قاسم تقلد المهندس مشعل حمودات منصبين :

**اولا – تعيين مشعل حمودات مديراً لحقول نفط خانقين:**

في ١٣ تشرين الثاني ١٩٥٨صدر امر اداري من مصلحة مصافي النفط الحكومية يقضي بتأليف لجنة لدراسة تشغيل حقل نفط خانقين بعد انهاء امتياز شركة (نفط خانقين البريطانية ) ضمنت في عضويتها كلاً من :

ـ الدكتور مراد البشلاوي (مصري) رئيساً

ـ المهندس حسن الدمرداش (مصري) عضواً
- المهندس عبدالحميد ابو السعود (مصري) عضواً
ـ المهندس مشعل حمودات (عراقي) عضواً

وقامت اللجنة بزيارة مصفى الوند وحقل النفط خانة واطلعت على الفعاليات التي كانت تقوم بها شركة نفط خانقين البريطانية واساليب العمل المتبقية واطلعت على سجلات الموجودات المنقولة وغير المنقولة تمهيداً لتسلمها في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٥٨ ، ثم صدر امر اداري يقضي بتعيين الدكتور مراد البشلاوي مديراً للحقول في حين تم تعيين مشعل حمودات مهندساً مشرفا للحقول ، وبوشر بالعمل في الاول من كانون الاول ١٩٥٨م واستمر الانتاج وصيانة الحقول بانتظام حتى ٢٢ اذار ١٩٥٩ حين صدر يقضي بمغادرة مراد البشلاوي العراق وتعيين مشعل حمودات مديراً للحقل المذكورة [٢٢].

وكان الجانب السوفيتي قد تعهد بموجب اتفاقية التعاون الفني والاقتصادي المعقودة بين العراق والاتحاد السوفياتي عام ١٩٥٩ بتقديم المعدات اللازمة مع الخبراء بموجب عقد وقعه العراق مع مؤسسة تكنواكسبورت السوفيتية ، وتنسب قيام مشعل بالاشراف على اعمال فعاليات المسح الزلزالي اضافة الى وظيفته وذلك في منطقة جرية البيكا والبقجة وقد انجزت اعمال المسح الزلزالي حيث تم اكتشاف حقل الغاز في منطقة البيكا، وطلب من المهندس مشعل تصميم جهاز حفر ابار النفط متكامل على عمق ١٠ آلاف مترً وذلك عام ١٩٦١. وعندما تقدمت الوزارة بعروض لتنفيذ عمل الجهاز قدمت عدة شركات اوربية وامريكية للعمل وقد كانت معظم العروض المستلمة من الشركات افضل من العرض السوفيتي واقل سعرا[٢٣].

**موقف مشعل حمودات من اصدار قانون ( ٨٠ ) لعام ١٩٦١**

في كانون الثاني ١٩٥٩ وصل بغداد وفد من شركة نفط العراق المحدودة. للتفاوض مع الحكومة العراقية بشان تقاسم الارباح وطريقة عمل الشركات النفطية، وكان على رأس الوفد ( اللورد مونكتون ) رئيس مجلس إدارة الشركة ، وترأس الجانب العراقي في المفاوضات محمد حديد [٢٤] وزير المالية في حكومة عبد الكريم قاسم ، وبالرغم من امتداد المفاوضات لمدة تزيد على ثلاث سنوات ، عقد خلالها ( ٢٨ اجتماعاً ) مع مقابلات أخرى غيرها من دون نتيجة تذكر[٢٥]، لأسباب منها تكرار الجانب العراقي مطالبيه بمضاعفة صادرات النفط الخام ، غير

أن الشركة كانت قد أعلنت أن برنامج التوسع يخضع (( لأحوال السوق العالمية )) التي كانت غير مشجعة ، وأنها لا تنوي بناء مصفاة واحدة في العراق ، وعندما احس الجانب العراقي بعدم جدية المفاوضات اعلنت الحكومة العراقية في ١١ تشرين الاول عام١٩٦١ واعلنت في ١٢ كانون الأول ١٩٦١ أصدرت الحكومة العراقية قانون (٨٠) [٢٦]، الذي يقضي بانتزاع ما يقرب من (٥ ، ٩٩ %) من الشركات الاجنبية ، وهذا يعني استرداد الحكومة العراقية لجميع مساحات الأراضي التي منحت للشركات بموجب الامتيازات عام ١٩٢٧ ولغاية تشريع القانون المذكور دون تعويض، وبذلك وضعت الخطوة الأولى في طريق لاعتماد على الخبرات العلمية العراقية في استثمار النفط والغاز وطنيا[٢٧]، ورفع حمودات اول برقية تأييد بالقرار الى اللواء الركن عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء اذيعت من راديو بغداد قبل اذاعة نشرة اخبار الساعة السادسة مساء يوم ١١ كانون الاول ١٩٦١حول الخطوة المباركة لصدور القانون المذكور[٢٨].

**ثانيا: – تعيين مشعل حمودات مديراً الهندسة والانتاج في وزارة النفط :**

بعد اصدار قانون (٨٠) سعت الحكومة العراقية الى استثمار ابار النفط والغاز التي الت عائداتها الى الحكومة لعراقية بموجب القانون المذكو وقررت الاعتماد على الكوادر العراقية وفعلا اوكلت وزارة النفط في ٦ ايلول ١٩٦٢ الى المهندس مشعل حمودات مهمة اجراء دراسة مقارنة بين اسبقية استثمار الغاز الطبيعي قي كركوك ، وبين نقله الى بغداد وبين تشييد مصفى البصرة ، وحين القيام بدراسة الموضوع تبين من انه من الافضلية المهنية تنفيد مشروع استثمار الغاز الطبيعي من كركوك اولاً ، وبعده يتم تنفيد مشروع مصفى النفط في البصرة لاحقاً[٢٩]، وعلى ضوء تلك الدراسة تم ادراج مشروع الغاز في خطة التنمية[٣٠]، ولدى اجراء المهندس مشعل الدراسة الموكلة اليه تمكن من الاطلاع على خرائط حصل عليها من شركة نفط العراق ، اكتشف ان الشركة المذكورة تقوم بتصدير الغاز الطبيعي الى سوريا بدون علم وزارة النفط العراقية ، وذلك بعد قيامها بتحوير احد خطوط انابيب النفط الخام الممتدة من كركوك الى موانئ البحر المتوسط عبر سوريا وذلك لتشغيل محطات ضخ النفط الخام في سوريا، فاحتجت وزارة النفط وطالبت بحصتها من عوائد المواد الهايدرو كاربونية المصدرة وذلك بموجب اتفاقية مناصفة الارباح لعام ١٩٥٢ ، وفي النهاية حصل العراق على تعويض عادل عن الغاز المصدر منذ قيام الشركة بذلك اعتباراً من شباط ١٩٦٢ حتى صدور قرار التأميم في الاول من حزيران عام١٩٧٢ [٣١].

## صناعة استخراج النفطية ١٩٦٣-١٩٦٨

### – دور مشعل حمودات في عهد الرؤساء عبد السلام وعبد الرحمن محمد عارف

بدأت عوامل الانحلال والضعف تظهر في جسد الجمهورية الفتية بسبب النزاعات الحزبية ، ثم حدوث محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم في شارع الرشيد في ٧ تشرين الأول ١٩٥٩ ، وفي يوم الجمعة ٨ شباط حدث انقلاب اخر على الحكم ، وتمت إذاعة البيان الأول لزعماء الانقلاب واعلن البيان أن الحركة قامت لاستمرار المسيرة لثورة ١٤ تموز وإنجازاتها ... بالاضافة الى الاعلان عن انتخاب عبد السلام محمد عارف رئيساً للجمهورية[٣٢]. وفي صباح ١٣ تشرين الثاني ١٩٦٣ اعلن المقدم منذر توفيق الونداوي الثورة فقام بغارة على القصر الجمهوري وامطره بوابل من القاذفات وكان عبد السلام محمد عارف موجودا فيه لكنه نجا باعجوبة ، وعلى اثرها استغل الاخير الاحداث فقرر القيام بحركة تصحيحية في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ ، والقضاء على خصوم عارف وفرض السيطرة على الجيش على بغداد ، وخلال فترة حكم عبد السلام العارف منذ ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ وحتى مقتله في حادث سقوط طائرته السمتية في ١٣ نيسان ١٩٦٦ حيث خلفه في ١٦نيسان١٩٦٦شقيقه عبد السلام عارف رئيساً للجمهورية ، صدرت قوانين اقتصادية مهمة كان ابرزها قانون رقم (١١) لعام ١٩٦٤ الاهم في مجال الصناعة النفطية القاضي بتأسيس شركة النفط الوطنية العراقية ، اذ ان اهمية هذا القانون حقق منح هذه الشركة حصرا حق استثمار الاراضي التي لاتدخل ضمن المناطق المحددة للشركات الاجنبية بموجب القانون رقم (٨٠) لسنه ١٩٦١، مع وضع الاسس الازمة لتنميتها وتطويرها ، وباشرت الشركة مهامها في اذار ١٩٦٤ [٣٣].

**– تشكيل لجنة عام١٩٦٤لاقامة ندوات تعريفية بصناعة واستثمار النفط:**

ارتأت نقابة المهندسين العراقيين في ٦ اذار١٩٦٤ تشكيل لجنة تألفت في برئاسة اديب الجادر نقيب المهندسين وعضوية مصطفى عبدالله طه ومشعل حمودات والدكتور محمد الغضنفري ، وذلك لإقامة ندوات نفطية واعداد بحوث نفطية واستضافة خبراء من العراق وخارجه لالقاء محاضرات حول اسعار النفط وتاميمه ونشرها في الصحف والمجلات وذلك عام ١٩٦٤ ، ويبدو انه لم يرتاء للشركات الاجنبية عمل اللجنة وباتفاقات حكومية ، اعلنت الحكومة صرف النظر عن هذه النشاطات وعدم نشر واطلاع الراي العام على مجريات الامور التي تتعلق بأمور النفط وخاصتا مسالة المفاوضات مع الشركات الاجنبية ، والنقطة المهمة كما يذكر

مشعل حمودات بان الوزارة كانت تفتقر الى الاختصاصيين من حملة شهادة الدكتوراه في مجال الاقتصاد والقانون وانتاج النفط وتسويقه [٣٤]

اما ما يخص استثمار الغاز الطبيعي المصاحب والفائض والذي يحرق هدراً في الاقطار الاعضاء في منظمة اوبك(OPEC) [٣٥] فقد صدر امر وزاري بتاريخ ١٧ شباط ١٩٦٤ بتكليف المهندس مشعل بتمثيل العراق في منظمة الاقطار المصدرة للنفط ، في جنيف في سويسرا للمساهمة في اعداد دراسة تضمنت افضل السبل الكفيلة اما لاستثماره او خزنه في باطن الحقول او تصنع الغاز الفائض محلياً وتصدير منتجاته او تصديره بالأنابيب او على شكل غاز مسال بالناقلات البحرية. غير ان تلك الدراسة لم تلقى بالترحيب الكامل بسبب ان الشركات الاجنبية المستثمرة كانت تتعمد بإحراق قسم من الغاز وتهريب القسم الاخر الى الخارج. وفي ٥ اذار ١٩٦٤ تقدمت الحكومة الكويتية الى الحكومة العراقية بطلب تجهيزها بمياه شط العرب ، وحضر بغداد وفد كويتي بتاريخ ١٧ نيسان ١٩٦٤ برئاسة الشيخ صباح الاحمد الصباح وزير الخارجية (الذي اصبح اميراً لدولة الكويت لاحقاً ) في حين تراس الجانب العراقي العقيد الركن صبحي عبدالحميد وزير الخارجية . وكان المهندس مشعل حمودات برفقته وذلك لتأييد توافر الغاز الطبيعي لتشغيل محطات ضخ المياه طيلة عمر المشروع المتفق عليها لمدة (٩٩ سنة) لقاء دينار واحد من الجانب الكويتي. واصر الجانب الكويتي الاسراع في تنفيذ الاتفاق معللا السبب انه يمكن ان تحدث تبدل بالاراء من الجانب العراق مستقبلا تجمد الاتفاق ولو حتى بعد عشر سنوات ، ورد رئيس الوفد العراق قائلا: (( ليس هناك مايدعوا الى القلق لان الوحدة العربية ستقوم حتما قبل مضي عشر سنوات من ذلك التاريخ )) وهناك ملاحظة مهمة انه هناك اكثر من مليون متر مكعب تهدر سنويا من المياه العذبة من شط العرب الى الخليج العربي [٣٦]

## -قانون رقم (٧٤) و تأسيس مصلحة توزيع الغاز في العراق١٩٦٤

في ١٧حزيران ١٩٦٤ عقد اجتماع برئاسة رئيس الجمهورية اللواء الركن عبد السلام محمد عارف والفريق طاهر يحيى وجميع المدراء في وزارة النفط ، ومن بينهم المهندس مشعل حمودات الذي تحدث عن دراسة اقتصادية اجراها وتبين من خلالها امكانية تخفيض سعر اسطوانة الغاز المقدمة الى المواطن من ٦٢٥ فلس الى ٥٠٠ فلس وجعله موحداً في انحاء العراق كافة، وقد اعجب رئيس الجمهورية بالفكرة والتفت الى طاهر يحيى رئيس الوزراء قائلاً

: ((اهنا الحجي)) وهذا هو الاختصاصي المناسب لا شغال منصب مدير عام لمصلحة توزيع الغاز ، وبعدها صدر القانون رقم (٧٤) لعام ١٩٦٤ القاضي بتاسيس مصلحة توزيع الغاز ، وفي ٢٧ حزيران ١٩٦٤ صدر مرسوم جمهوري بتعيين مشعل مديراً عاماً للمصلحة ، وقام بفتح مكاتب توزيع الغاز السائل في محافظات العراق كافة بعد ان كان توزيعه مقتصراً على بغداد فقط ، وفي نيسان١٩٦٥ إتصل هاتفيا وزير النفط عبد العزيز الوتاري بالمهندس مشعل حمودات مدير عام مصلحة توزيع الغاز طالباً منه السماح للمستر ياكلي ممثل شركات النفط العاملة في العراق لزيارته في مكتبه للتعارف والمجاملة وأخبر مشعل الوزير حينها : (( بأن المعلومات المتوافرة لدى المصلحة بأن الغرض من زيارة المستر ياكلي ليست للتعارف او المجاملة وانما للتعرف على خطط المصلحة في استثمار الغاز الطبيعي وتصديره حيث سبق لاحد خبراء شركة نفط العراق ان زار المصلحة وذكر بأن عملية تصدير الغاز من العراق تؤثر على اسواق النفط الخام العراقي وكذلك منافسة الغاز الجزائري الذي تصدره احدى الشركات المساهمة في شركة نفط العراق الى اليابان واذا ما استمر العراق بانتاج الغاز فانه سيؤثر ذلك بشكل مباشر على خفض اسعاره عالميا وبالتالي ينعكس سلبيا على سوق الغاز والنفط)) ورد وزير النفط عبد العزيز الوتاري قائلا : (( في مثل هذه الحالة بامكانك ان تسكته اذا اثار موضوع تصدير الغاز)) وفعلاً تمت الزيارة وجرى الحديث حول مواضيع شتى باستثناء موضوع تصدير الغاز[٣٧].

**– محاربة استثمار النفط الوطني بانشاء (شركة نفط بغداد)**

في منتصف عام ١٩٦٤ جرت مفاوضات مع الشركات اعقبت تطوير الاستثمار في النفطية وعليه تشكل بموجب قرار مجلس الوزراء المؤرخ في ٢٧ شباط ١٩٦٤وفد رسمي لقيادة الفريق المفاوض العراقي برئاسة السيد عبد العزيز الوتري وزير النفط وعضوية السادة عبد الله إسماعيل ( من وزارة النفط ) وصالح كبه وغانم العقيلي ، واستمرت المفاوضات بشكل سري وغير معلن لمدة سنة كاملة انتهت في حزيران ١٩٦٥ ، حيث وقع الطرفان بالأحرف الأولى على مسودة اتفاق تضمن إعادة النظر بطرائق حساب تكاليف الإنتاج ومشكلة الأسعار والخصم الممنوح للشركات وتعيين مدراء عراقيين في مجالس إدارة الشركات وتعريق الشركات، والتنازل عن المناطق غير المستثمرة وتجهيز المصافي الحكومية بالنفط الخام وبأسعار

التكلفة[٣٨]، من خلال بعض النقاط المطروحة نجد الشركات كانت تعمل على اجهاض قانون رقم (٨٠) ، خاصة حين طرحت مسالة التنازل عن الغاز الطبيعي للشركات اذ يتم الاتفاق على أن يترك موضوع الغاز للجهة القادرة على تصديره وهذا يعني الشركات الاحتكارية[٣٩]، واثناء اجتماع وزير النفط بالمدراء العامين في الوزارة ابدى مشعل حمودات ملاحظاته حول الموضوع والتي بين فيها ان معالجة الموضوع بسرية وبمعزل عن الشعب فيه الكثير من المحاذير ، واضاف لقد عارضت معظم الكتل السياسية والشخصيات الوطنية المعروفة باهتمامها بقضايا النفط سواء تلك التي كانت مشاركة في الحكم القائم او معارضة امثال محمد صديق شنشل عبد اللطيف الشواف ومحمد حديد واديب الجادر ومصطفى عبدالله طه وغيرهم ، وعلى اثر ذلك قدم اديب الجادر وزير الصناعة استقالته من حكومة طاهر يحيى بتاريخ ٣٠ حزيران ١٩٦٥احتجاجا على انشاء شركة نفط بغداد والتي كانت تمثل التفافا على قانون (٨٠) ، وفي ٦ ايلول ١٩٦٥سقطت وزارة عارف عبد الرزاق واسقطت الاتفاقية [٤٠].

**–وزير النفط عبد الرحمن البزاز يستكثر عدد المدراء العامين من ابناء الموصل في وزارة النفط**

تشكلت في ٦ايلول ١٩٦٥برئاسة العميد الطيار الركن عارف عبد الرزاق واسندت مهام وزارة النفط وكالة الى الدكتور عبد الرحمن البزاز نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ، وفي صباح ٧ ايلول ١٩٦٥ عقد وزير النفط اجتماعا مع مدراء العامين في الوزارة وكان من بين الحاضرين اربعة مدراء عامين من مواليد الموصل وهم ( عبدالله اسماعيل محضر باشي – مدير شؤون النفط العام وعبد السلام حامد حموشي – مدير عام الدائرة الفنية ، مشعل حمودات – مدير عام مصلحة توزيع الغاز ، علي محي الدين الاعرجي – مدير عام مصلحة التخطيط والانشاءات النفطية ، وابراهيم طه الدبوني – معاون مدير عام مصلحة مصافي النفط الحكومية اذ كان مديره محمد جابر حسن من اهل بغداد لكنه كان فب مهمة رسمية خارج العراق) والمدير الوحيد من اهل بغداد كان سعيد ايوب – مدير عام بمصلحة توزيع المنتجات النفطية ، وكان عبد الرحمن البزاز رجلا طموحا معجبا بنفسه ويعتبر نفسه مؤهلا لرئاسة العراق لغزارة علمه وسعة مداركه السياسية وقد علق على المدراء العامين من اهل الموصل بقوله: (( ماشاء الله الكل من الموصل بس عايزنا ندق كبة )) [٤١]

## - مسالة تصدير الغاز الى تركيا

شهد العلاقات العراقية التركية في عقد الستينات من القرن الماضي بروز مشاكل بين البلدين لاسيما المسالة الكردية واقتسام مياه نهري دجلة والفرات ونقل الغاز الطبيعي ، وردا لتلك المشاكل قام الرئيس عبد الرحمن محمد عارف بزيارة رسمية الى تركيا للمدة ٢٠ – ٢٦ شباط ١٩٦٧ بدعوة من الرئيس التركي جودت صوناي[٤٢] ، وكانت أول زيارة لرئيس عراقي الى تركيا والتقى خلالها بالمسؤولين الاتراك ، وجرت بينهما مباحثات صدر في ختامها بيان مشترك أكدا فيها البلدان رغبتهما المشتركة وايمانهما بادامة وتقوية الاخوة والصداقة بينهما[٤٣]، بتاريخ ٢٧ آذار ١٩٦٧ قدم وفد تركي الى بغداد برئاسة طور غوت اوزال[٤٤]، مستشار التخطيط لرئيس وزراء تركيا " الذي اصبح رئيساً للجمهورية لاحقاً " للتباحث حول امكانية تصدير الغاز الطبيعي بالأنابيب من العراق الى تركيا ، واصدر رئيس الوزراء اللواء الركن ناجي طالب وزير النفط وكالة امرا تم بموجبه تكليف المهندس مشعل حمودات لترأس الجانب العراقي لإجراء المباحثات مع الجانب التركي واثناء المباحثات وكما يذكر مشعل : (( انه تم التباحث بشان تصدير العراق (٣٠٠) مليون قدم مكعب يوميا من الغازالى تركيا ترتفع الى ٦٠٠ مليون قدم مكعب يوميا في السنة العاشرة الاغراض الصناعات البتروكيمياوية والمعامل التي تستعمل الغاز كوقود ، على شرط ان يتم تجهيز المدن العراقية التي يمر بها خط الانبوب بالغاز ، وان يتم تثبيت سعر الغاز عند الحدود العراقية ــ التركية)) [٤٥]، ولإتمام الاجراءات الفنية جرى لقاء فني في ١ نيسان ١٩٦٧ ، كانت نتيجته التوصل الى توقيع بروتوكول في ٧ نيسان ١٩٦٧، تعهد الجانب التركي بقيامه بتمويل جزء من المشروع في الاراضي العراق على اساس قرض يسدد من عوائد الغاز المصدر الى تركيا بأقساط سنوية لمدة لا تقل عن ١٢ سنه ، وفي ٢٠ تشرين الأول ١٩٦٧ قام رئيس الوزراء التركي سليمان ديميرل بزيارة رسمية الى العراق لأجراء مباحثات مع المسؤولين العراقيين تنأولت امكانات التعاون الواسع في مجالات التنقيب عن النفط واستغلاله بين شركتين النفط الوطنيتين العراقية والتركية . وفي خطوة ازدياد التعاون النفطي بين البلدين قام وفد فني عراقي بزيارة تركيا في نهاية تشرين الثاني ١٩٦٧، ثم استأنفت المباحثات النفطية بين العراق وتركيا في ٢٤ كانون الأول ١٩٦٧ عندما قام وفد تركي بزيارة العراق برئاسة ول نويان وكيل وزير الطاقة والمصادر الطبيعية ودارت المفاوضات بين البلدين وتوصلت الى تجهيز تركيا بـ ١٠٠٠ الف طن سنويا من الغاز الطبيعي و ٧٥ الف طن

من النفط الخام الفائض عن حاجة العراق، وقيام سكة حديد العراق بنقل النفط والغاز الطبيعي بواسطة قاطراتها الى تركيا بتخفيضات خاصة على اسعار النقل(٤٦) .

- **تطوير واستثمار الغاز الطبيعي والمصافي الحكومية**

شهدت مشاريع استثمار الغاز تطورا ملحوظا فبتاريخ ٧ اذار ١٩٦٦ تم التوقيع مع شركة سبي الفرنسية المقاولة لتنفيذ مشروع معمل التاجي للغازات النفطية وخطوط نقل الغاز الجاف والسائل الى بغداد ، واوكل الى المهندس مشعل حمودات مدير عام مصلحة توزيع الغاز مهام متابعة تنفيد المشروع خلال مدة ١٨ شهراً بعد ان تمت تهيأت العقود واستكمال المباحثات بين مصلحة توزيع الغاز والشركة المقاولة حسب قرار مجلس التخطيط ، واثناء اشراف مشعل على العمل في التاجي وجد انه هناك خبير فرنسي يعمل لدى شركة سبي الفرنسية المقاولة لتنفيذ معمل التاجي للغازات النفطية تصرفاته غير اللائق تجاه المهندسين العراقيين ، فقدم مشعل طلب الى الوزير النفط باستبعاد ذلك الخبير ، وفعلا جرى تسفيره الى فرنسا حفظاً لكرامة المهندسين العراقيين ، وتزامن ذلك مع طلب تقدمت به الشركة المذكورة الى مدير عام مصلحة توزيع الغاز المهندس مشعل حمودات ، وذلك بإعفاء شركة سبي الفرنسية المقاولة لمشروع معمل التاجي للغازات النفطية من الغرامات المترتبة عليها لتاخرها في انجاز العمل الموكل اليها والتي تقدر بحوالي (٨٤٠) الف دينار ، فرفض اعفائها من الغرامات المترتبة على الشركة ، مما اضطرها بالتوسط بالسفير الفرنسي في بغداد والذي قابل وزير النفط عبد الستار علي الحسين طالبا اعفاء الشركة من تلك الرسوم فأجابه الوزير قائلاً : (( لو فرط بما يعاد فلساً من اموال الشعب فان الناس يلوموني على ذلك ، ولو وفرت مليون دينار فلا احد يقول لي احسنت ، وانت ياسيادة السفير اعلم بالأمور القانونية خاصة وان الموضوع غير سياسي ولا مجال إلا تطبيق العقد المبرم بين الطرفين)) (٤٧).

وبتاريخ ٢٣ كانون الاول ١٩٦٧ صدر امر وزاري يقضي بتكليف مشعل حمودات لتولي مهام مصلحة مصافي النفط الحكومية وكالة وبقي في منصبه حتى الاول من كانون الثاني عام ١٩٦٨ حين صدر مرسوم جمهوري يقضي بتعيين مشعل مديراً عاماً لمصلحة مصافي النفط الحكومية اصالة ، وبذلك تولى الاشراف على مصفى الدورة ومصفى القيارة ومصفى المفتية ومصفى حديثة ومصفى الوند ومصفى الدهون في الدورة ومعمل التاجي للغازات النفطية ثم الحق بالمصلحة معمل استخلاص الكبريت من الغاز الطبيعي في ٥ حزيران ١٩٦٨ ، وخلال

فترة اشتغاله تم افتتاح مصفى الوند رقم (٢) في مصفى الدورة وجرى متابعة انشاء مصفيين الاول في البصرة والثاني في الموصل الذي تغير موقعه الى بيجي واطلق عليه مصفى الشمال ، وبذلك خسرت مدينة الموصل ذلك المصفى [٤٨] .

**- دور المهندس مشعل في تطوير القطاع النفطي ١٩٦٨ – ١٩٨٣**

في ١٧ تموز عام ١٩٦٨ نفذ بعض قادة الجيش من داخل السلطة الحاكمة بالاشتراك مع قوى سياسية انقلابا[٤٩] أطاح بحكم عبد الرحمن محمد عارف[٥٠]، وفي ٣٠ من تموز اذيع البيان رقم (٢٧) صادر عن القصر الجمهوري، اتهم فيه عبد الرزاق النايف رئيس الوزراء وبعض القيادات الأخرى بالتعامل مع الأجنبي والتهيئة للقضاء على المبادئ التي طرحها قادة الانقلاب، وعليه تم أبعاد بعض القادة عن الحكم والإعلان عن تشكيل حكومة برئاسة احمد حسن البكر[٥١].

ومن ضمن الطروحات التي طرحتها الحكومة ومن ضمن برامجها التنموية هي مسألة تطوير واستثمار الثروة النفطية استثمارا مباشرا وذلك من خلال اجراءات اتخذتها منها القيام بتاريخ ١٧تشرين الثاني١٩٦٩ بإيعاز إلى وزارة النفط بتشكيل لجنة عليا مكونة من ستة اعضاء ضمت كلا حسين غلام_ وكيل وزير النفط – رئيسا، ومشعل حمودات– مدير عام مصلحة توزيع المنتجات النفطية ، وعدنان الكندي – مدير عام مصلحة توزيع المنتجات النفطية ، وصادق العباسي – مدير عام مصلحة مصافي النفط الحكومية ود. فاضل الجلبي– مدير شؤون النفط – اعضاء دائمين ، وعدنان حسين الحمداني– مدير الادارة الذاتية في وزارة النفط– سكرتير [٥٢]، لدراسة واقع شؤون النفط ولتكون بمثابة مجلس اعلى للتخطيط السياسي والاقتصادي، لصناعة النفط الوطنية في العراق[٥٣]، وفي ضوء دراسة اعدها اللجنة المذكورة وتوصياتها تم تخصيص المبالغ اللازمة لتنفيذ خطة بناء مستودعات نفطية للخزن الاحتياطي النفطي المنتج ، والعمل على مد خطوط انابيب لنقل نفط الوقود ونفط الخام والغاز الطبيعي الى جميع محطات توليد الكهرباء في العراق ، وتم شراء ١٥٠ سيارة حوضية خلال شهر كدفعة اولى لنقل المنتجات النفطية الى مختلف انحاء البلاد[٥٤].

في ٥ تموز عام ١٩٦٩ صدر مرسوم جمهوري يقضي بتعيين مشعل حمودات مديراً عاماً لمصلحة توزيع المنتجات النفطية ، وكأول اجراء اتخذه بهدف تطوير اجهزة عمل المصلحة هو احلال خريجي كلية التجارة لإدارة المستودعات النفطية بدلاً من الموظفين السابقين الذين لا تتوفر لديهم أي مؤهلات علمية ولا يحملون شهادات دراسية تأهيلية ، من ثم جاءت الخطوة

الثانية بتأسيس مراكز توزيع المنتجات النفطية و تشييد محطات تعبئة الوقود في كافة محافظات العراق ، وفي عام واحد تم تشييد ٣١ مركزاً وخاصة في الاماكن التي لا تتوفر فيها الطاقة الكهربائية [٥٥].

- **احالة المهندس مشعل الى التقاعد عام١٩٨٣**

تمت احالة المهندس مشعل حمودات على التقاعد مرتين المرة الاولى كانت بتاريخ ١٤تموز١٩٧٠ حبن اصدر مجلس قيادة الثورة قراراً يقضي بإحالته على التقاعد وتم توقيع انفكاكه من الوظيفة في ١٩تموز١٩٧٠، وثار الامر جدال من قبل الاوساط العلمية وبعض كوادر الحزب الحاكم لمعرفة اسباب ذلك القرار، اذ ان مشعل حمودات كان لا يؤمن بضرورة ارتباط المنصب الإداري بالانتماء الى حزب او طائفة ، وعليه صدر قراراً في ٦ ايلول ١٩٧٠يقضي بإعادته الى الوظيفة ، وتكليفه في تولى مهام رئاسة التخطيط والمتابعة في المؤسسة العامة للمشاريع النفطية وبقي فيها لغاية الاول من تشرين الثاني عام ١٩٧٦ من ثم تولى منصب مدير عام التدريب النفطي حتى احالته على التقاعد [٥٦]، اما المرة الثانية التي احيل فيها على التقاعد كانت عام١٩٨٣ حين صدر توجيه من مجلس قيادة الثورة بان يكون مدير عام التدريب النفطي من الملاك المتقدم في حزب البعث[٥٧] ، لذلك فاتح وزير النفط العراقي المهندس احمد العريبي والذي كان و كيل وزارة الصناعة والمعادن وزيرا للنفط ،المهندس مشعل حول وضيفته التي يختارها كونه لم يكن من ملاكات حزب البعث ، فطلب احالته على التقاعد وفعلا صدر قرار مجلس قيادة الثورة يقضي باحالة مشعل حمودات على التقاعد وتم انفكاكه من وظيفته في ١١ حزيران١٩٨٣ بعد خدمة ناهزت ٣٠ عاما[٥٨]، واخذ يمارس الاعمال الحرة في تجارة الادوات الاحياطية للسيارات في منطقة السنك في بغداد

**نشاطه في المجال العلمي والاكاديمية**

بالإضافة الى نشاطات في المجال العملي فانه برز نشاطه في المجال الاكاديمي من خلال توليه مهام التريب والاشراف على اعداد كادر نفطي عراقي يمكن الاعتماد عليه في استخراج النفط واستثماره وبهدف استثمار تلك الطاقات والجهود وكما هو موضح ففي عام ١٩٥٩ احتاجت جامعة بغداد الى مصدر متخصص في هندسة النفط وتقرر استقدام خبير روماني لوضع منهج يدرس في الجامعة المذكورة ، الا انه تم وفيما بعد صرف النظر عن الموضوع بعد ان تمكن المندس مشعل حمودات من وضع منهج متكامل وضعه بنفسه ، تم اعتماده في الجامعة

في نفس السنة وتلقى مشعل كتاب شكر وتقدير من رئيس جامعة بغداد وتقدير آخر من عميد كلية الهندسة في جامعة بغداد . وفي ٢٠ ايلول ١٩٧٩ صدر القراره المرقم ١٢٣٤ القاضي باستحداث المنشأة العامة للتدريب النفطي وادارة مراكز التدريب النفطي و في ١٤ ايلول ١٩٨١ اسندت مهام مدير التدريب النفطي الى المهندس مشعل حمودات فأدخل اختصاصات جديدة على مناهج الدراسة مثل : ( مادة الحاسبة الالكترونية ومادة الثقافة الصناعية ومادة تكنولوجيا الغاز واختصاص انابيب النفط فبلغ عدد الاختصاصات سبع عشر اختصاصا) ، بالإضافة الى استحدث اختصاصات جديدة في معهد كركوك مع السماح بقبول العنصر النسوي اسوة بمعهد بغداد[٥٩] ، يضاف الى تلك الجهود العملية والعلمية هي ترأسه لمعظم جلسات دورات الهيأة العلمية لمعهد النفط العربي للتدريب التابع لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط (اوبك) ، في بغداد التي انعقدت للفترة من١٥ شباط ولغاية ٥ آذار ١٩٨٨ شارك فيها ٣٩ متدرب من ١٥ قطراً عربياً ، وقد قدم الاستاذ مشعل حمودات محاضرة حول استثمار الغاز الطبيعي في الوطن العربي [٦٠]. ، بالإضافة الى نشاطه في اعداد الدراسات والبحوث حول واقع تصنيع النفط والغاز في العراق ودول الخليج العربي ، و اساليب التخطيط لتنفيد المشاريع النفطية ، فضلا عن كتابة مقالات اسبوعية في مجلات محلية وعالمية بلغ عددها ١٩٢ مقالة وذلك منذ عام ١٩٥٥ وكان من ضمن الصحف ى التي كتب بها جريدة المشرق البغدادية خلال الفترة ٢٠٠٤ ــ ٢٠٠٦ وكذلك في جريدة راية العرب البغدادية.التي كانت تصدرها حركة التيار القومي العربي بقيادة صبحي عبد الحميد [٦١]

## - الاستنتاج

لقد تم التركيز في هذا البحث على دراسة مسيرة الانجازات التي تحققت في مجال صناعة استخراج النفط في العراق وتكريره واعتماد الشركات الاجنبية على الكوادر الوطنية في المساعدة في انجاز المشاريع النفطية في البلاد .

- ونستنتج من هذا البحث بان التكنوقراط العراقيين الذين درسوا في خارج العراق وحصلوا على شهادات عليا اصيبوا بخيبة أمل مريرة حينما عادوا الى بلدهم ، اذ انه اذا استقراءنا وضع العراق من خلال سنوات الخدمة التي قضاها المهندس مشعل حمودات في مسيرة عمله في تطوير القطاع النفطي ، لم نجد هناك سنوات استقرار سياسي في العراق وهذا ينعكس بالتالي على الاوضاع الاقتصادية ويمنع وجود خطط تنموية ثابتة ، بسبب التغير المستمر بالوزارات والسيطرة الحزبية على المناصب، في هكذا جو كان يبحث هؤلاء العراقيون عن فرصة لأثبات وجودهم ، ويسعون الى تطوير نوعية الحياة فيه ، وبالطبع فان هذه الفرصة لم تكن متاحة في بلد تغلب المصلحة الشخصية للحكام والاملاءات من الخارج على الحكم بدل من البحث عن مصلحة الفرد والمجتمع
- ان الصناعة النفطية في العراق ومنذ نشاءتها كانت بيد شركات اجنبية تتحكم بسياسة واقتصاد البلاد وفق مصالحها مغيبة مصلحة الشعوب مستغلة طبقة من الحكام تصل الى السلطة تسيطر على الشعوب سواء بالتهديد او الترغيب هدفها ارضاء مصالح تلك الشركات والاثراء على حساب الشعب سواء العراقي او غيره من الشعوب التي تسطن على ارض باطنها النفط .

**القيادات الميدانية النفطية ودورها في الاقتصاد العراقي**
**((مشعل حمودات نموذجا))**

**د. حسين نهاد عبد الحميد الحائك**

---

الهوامش

(١) تعتبر اسرة آل حمودات من اسر الموصل العريقة وهي من عشيرة العبدالله ـ الرولة ـ من جلاس من قبائل مسلم من عنزة احدى القبائل العدنانية الكبيرة المنتشرة في الجزيرة العربية وبلاد الشام والعراق والخليج العربي .وعنزة من بطن من اسد بن ربيعة بن معد بن عدنان المصدر ـ السامرائي، يونس الشيخ ابراهيم ـ القبائل العراقية ـ بغداد١٩٨٩، ص ٥٥.

(٢) امثال فضيلة الشيخ عبدالله النعمة واخوه نعمة الله النعمة وفضيلة الشيخ بشير الصقال وبعض اغوات باب البيض منهم امين قاسم اغا وعبدالله السليم اغا واحمد حامد اغا وغيرهم المصدر ـ العلاف ، موقع الدكتور ابراهيم خليل ـ منتدى عنزة في الموصل ٢٠١٠/٤/٩.

(٣) تعتبر امتداد طبيعي لمكتبات الموصل العمومية اذ تبرع ببنائها الحاج حسين ال حديد الذي كان يشغل منصب وكيل رئيس البلدية (١٩٢٧-١٩٢٨) من رواتبه المتراكمة وبوشر ببنائها في كانون الثاني ١٩٢٩ وافتتحت في ايار ١٩٣٠ : للتفاصيل ينظر : قصي حسن ال فرج ، المكتبات العامة الموصلية منذ القرن الثامن عشر وحتى القرن العشرين ، (ط.١) ٢٠١٢، ص٦٩، الا ان يد الجهل امتددت اليها لتدمرها وخرق محتويتا وسرق بعض وثائقها بعد ما اصاب الموصل من احداث بعد ١٠ حزيران ٢٠١٤.

(٤) ولد في الموصل١٩٢٩وتوفي في الاول من نيسان ٢٠١٢ وكان استاذا متميزا تخرج من كلية دار المعلمين العالية عام ١٩٥٣وباشر عمله كتدريسي وداعية اسلامي في مدارس الموصل المختلفة . مقابلة شخصية للباحث مع الاستاذ غانم قبل وفاته وذلك بتاريخ٧ شباط ٢٠١٢ :حيث قال رحمه الله: ((انا ومشعل كنا ومنذ انامل صغرنا متعاونين من اجل تطوير انفسنا بسبيل الحصول على المعرفة وخدمة الناس والعراق ))

(٥) مشعل حمودات ، سيرة وذكريات العمل لتطوير القطاع النفطي ، الموصل ، ٢٠٠٩ ، ص٧.

(٦) مقابلة مع الاستاذ مشعل حمودات بتاريخ ٢٠١٢/٤/١٧.

(٧) حمودات ، المصدر السابق ، ص٩.

(٨) مقابلة مع الاستاذ مشعل حمودات بتاريخ ٢٠١٢/٤/١٧.

(٩) عباس فاضل السعدي ، جغرافية العراق (اطارها الطبيعي – نشاطها الاقتصادي – جانبها البشري) ، ط١، بغداد ، ٢٠٠٨، ص٢٠٣.

(١٠) عراقي يهودي ولد في بغداد من عائلة اشتهرت بالتجارة. درس المحامات أتقن العديد من اللغات شغل منصب وزير المالية خمسة مرات في فترة الحكم الملكي. سهى بطرس قوجا/الشفق نيوز حسقيل ساسون وبصمته في تاريخ العراق www.ara.shafaaq.com

(١١) عدنان سامي نذير ، دور نواب الموصل في البرلمان العراقي خلال العهد الملكي١٨٢٥-١٩٥٨ اطروحة دكتوراه ، كلية الاداب ، جامعة الموصل ، ١٩٩٣، ص١٨٠

(١٢) هي اتفاقية المجموعة (The Group Agreement) التي وقعت في ٣١ تموز ١٩٢٨ للتفاصيل ينظر : طالب محمد وهيم ، التنافس البريطاني-الأمريكي على نفط الخليج العربي ١٩٢٨-١٩٣٩، (بغداد ، ١٩٨٢) ، ص ص ١٠٦-١٠٧؛ قاسم أحمد العباس ، وثائق امتيازات النفط في العراق ، وثائق منشورة ، ج١ ، (بغداد ، ١٩٧٢) ، ص ص ١٠٢-١٢٣ .

(١٣) نذير ، المصدر السابق ، ص١٨٢.

(١٤) جريدة المستقبل العراقي التحقيقات ٢٣ /١٢/ ٢٠١٢، WWW. aljuraisat .c

(١٥) مقابلة مع الاستاذ مشعل حمودات بتاريخ ٢٠١٢/٤/١٧.

(١٦) حمودات ، المصدر السابق ، ص ص ٥٠. ٥٣

(١٧) السعدي ، المصدر السابق ، ص٢٠٨.

(١٨) وزارة النفط، نفط العراق "حقائق وأضواء على قضيتي تنفيق الريع ومعدلات الإنتاج "، (د.م) ، (بغداد، ١٩٧٠)، ص٧ ؛ وتم نشر القرار بجريدة الوقائع العراقية، عدد (١)، في ٢٣ تموز ١٩٥٨.

(١٩) جواد العطار، تأريخ النفط في الشرق الأوسط (١٩٠١ – ١٩٧٢)، الأهلية للنشر والتوزيع، (بيروت، ١٩٧٧)، ص ١٢٧.

(٢٠) للتفاصيل ينظر :- شركة النفط الوطنية العراقية، النفط في العراق من الامتيازات إلى الاستثمار الوطني المباشر ١٩١٢ – ١٩٧٢، طبع مكتب الأعلام والنشر، (بغداد، ١٩٧٣)، ص ص١٢ – ١٣ ؛ طارق شكر محمود، اقتصاديات الاقطار المصدرة للنفط "اوبك"، طبع دار الرشيد للنشر، (بغداد، ١٩٧٩)، ص١٦٥.

(٢١) غصون مزهر حسين ا لمحمداوي، التطورات الاقتصادية و الاجتماعية في العراق للفترة ١٩٥٨ – ١٩٦٨، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية للبنات / جامعة بغداد،٢٠٠٥ ، ص ١٤١.

(٢٢) مقابلة مع الاستاذ مشعل حمودات بتاريخ ٢٠١٢/٤/١٩. .

(٢٣) حمودات ، المصدر السابق ، ص ٦٢.

(٢٤) سياسي عراقي ولد عام١٩٠٧ توفي عام١٩٩٩شغل منصب وزير التموين عام١٩٤٦ ووزيرا للمالية عام ١٩٥٨- ١٩٦٠ محمد حديد – ويكيبيديا - الموسوعة الحرة www : ar . Wikipedia. wiki org.

(٢٥) وزارة النفط ، بيان صادر عن وزارة النفط في ١٠ نيسان ١٩٦١، بغداد ،١٩٦١، ص ٢؛ خير الدين حسيب ، نحو سياسة نفطية وطنية في العراق ، مجلة البترول والغاز العربي ، العدد ٩ ، حزيران ١٩٦٨ ، ص٢٦.

(٢٦) جريدة الوقائع العراقية، ع (٦١٦)، في ٢١ كانون الأول ١٩٦١.

(٢٧) عبد المجيد شهاب احمد التكريتي، أهمية النفط في الاقتصاد العراقي في الفترة ١٩٥٢ – ١٩٧٢، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، معهد البحوث الدراسات العربية، (القاهرة، ١٩٧٥)، ص٣٢-٤٦؛ هالة فتاح وفرانك كاسو ، خلاصة تاريخ العراق المعاصر : ترجمة مخلص لقمان احمد، (بغداد ،٢٠١١)،ص٦٦.

(٢٨) حمودات ، المصدر السابق ، ص ٦٢.

(٢٩) المصدر نفسه ، ص ٦٣.

(٣٠) عن صناعة الغاز في العراق ينظر: محمد علي الزياني ، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل ، ط٣ ، دار الملاك للفنون والادب والنشر ، ( بغداد ،٢٠٠٩) ، ص١٢٢ .

(٣١) حمودات ، المصدر السابق ، ص ٦٣.

(٣٢) للتفاصيل ينظر : جمال مصطفى مردان، عبد الكريم قاسم ( البداية والسقوط )، المكتبة الشرقية، بغداد ١٩٩٠، ص ١٠٠ .

(٣٣) شكري صالح زكي ، الميزانية الموحدة للسنة ١٩٦٨ المالية ، مجلة التجارة ، مجلة اقتصادية تصدرها غرفة تجارة بغداد ، مطبعة المعارف ن بغداد ، ١٩٦٨٧، ج٢ السنة ٣١، ص٠ ٩، التكريتي ، المصدر السابق ، ص٤٩

(٣٤) حمودات ، المصدر السابق ، ص ٨١.

(٣٥) منظمة الدول المصدرة للبترول (Organization of the Petroleum Exporting Countries) ، هي منظمة عالمية تضم إثنا عشرة دولة تعتمد على صادراتها النفطية اعتمادا كبيرا لتحقيق مدخولها. للتفاصيل ينظر : اسماء صلاح الدين صالح العنزي ، دور العراق في منظمة الدول المصدرة للنفط اوبيك ١٩٦٠–١٩٧٢ دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ابن رشد ، بغداد ١٩٩٩ ، ص٤٤ .

(٣٦) حمودات ، المصدر السابق ، ص ٨٤.

(٣٧) مقابلة مع الاستاذ مشعل حمودات بتاريخ ٢٠١٢/٤/١٩.

(٣٨) للتفاصيل ينظر: المحمداوي ، المصدر السابق ، ٤٣.

(٣٩) محمد سلمان حسن ، نحو تأميم النفط العراقي ، بغداد ، ص٨٩ .

(٤٠) طه خلف محمد الجبوري ، موقف الأحزاب السياسية والقوى الوطنية من قضية النفط في العراق ١٩٥١– ١٩٦٨، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية / جامعة تكريت ٢٠٠٥، ص١٠٦؛ حمودات ، المصدر السابق ، ص ص ٨٧- ١١٢.

(٤١) مصدر نفسه ، ص ٩٦ .

(٤٢) ولد في طربزون عام ١٩٠٠ اكمل دراسته عام ١٩١٧ في ثانوية كوللى العسكرية في استنابول ، ترقى بالمناصب العسكرية الى ان اصبح رئيس اركان الجيش وفي ٢٨ اذار ١٩٦٦ تم انتخابه رئيسا للجمهورية التركية. www://ar.wikipedia.org/wiki.

(٤٣) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧، (بيروت) ص١٩٦.

(٤٤) سياسي تركي ليبرالي .هو الرئيس الثامن لتركيا حيث تولى رئاستها من ٦نوفمبر ١٩٨٩ حتى تاريخ وفاته في ١٧ ابليرل ١٩٩٣ تميزت فترة توليه للسلطة بتوجيهه لاقتصاد تركيا نحو الخصخصة، مما أدى إلى تحسين علاقاته الدبلوماسية مع الغرب، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية www. ar.wikipedia.org/wiki

(٤٥) مقابلة مع الاستاذ مشعل حمودات بتاريخ ٢٠١٢/٤/١٩

(٤٦) صحيفة العرب ،(بغداد) الاعداد ٨٠٨ ، ٨ نيسان ١٩٦٧.؛ ٩٧١، ٢٥ تشرين الأول ١٩٦٧؛ صحيفة المنار ( بغداد) العدد ١٧٨/ ٣٩١٣، ٢٠ تشرين الثاني ١٩٦٧.

(٤٧) حمودات ، المصدر السابق ، ص١٢٢.

(٤٨) المصدر نفسه ، ص١٢٢.

(٤٩) جرى الانقلاب بالتعاون مع بعض ضباط القصر الجمهوري، وهم كل من ابراهيم عبد الرحمن الداؤود وسعدون غيدان وعبد الرزاق النايف واحمد حسن البكر. للتفاصيل ينظر : حنا بطاطو، العراق، الشيوعيون البعثيون والضباط الأحرار، الكتاب الثالث، ترجمة عفيف الرزاز، ط٢، موسسة الأبحاث العربية، (بيروت، ١٩٩٩)، ص٣٩٢.

(٥٠) ولد في بغداد عام ١٩١٦ انتسب إلى الكلية العسكرية ١٩٣٦ احيل إلى التقاعد عام١٩٦٢ انتخب رئيسا للجمهورية العراقية في ١٦ نيسان ١٩٦٦وبقي فيها لغاية ١٧ تموز ١٩٦٨ طلب منه مغادرة البلاد إلى تركيا فيما بعد. الكيالي، و زهيري، المصدر السابق. ج١، ص٨٢٨،

(٥١) للتفاصيل ينظر: جواد هاشم، مذكرات وزير عراقي ذكريات مع البكر وصدام في السياسة العراقية ١٩٦٧-٢٠٠٠، ط١، دار الساقي، (بيروت، ٢٠٠٣)، ص٤٠.

(٥٢) مقابلة مع الاستاذ مشعل حمودات بتاريخ ١٢اذار٢٠١٢.

(٥٣) عادل حسين، النفط من خلال الثورة "دراسة للتجربة العراقية"، ط١، الموسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت، ١٩٧٧)، ص٧٦.

(٥٤) السعدي ، المصدر السابق ، ص٢١٢.

(٥٥) حمودات ، المصدر السابق ، ص١٥٥

(٥٦) المصدر نفسه ، ص١٥٥

(٥٧) الزياني ، المصدر السابق ، ص٣٣٩.

(٥٨) حمودات ، المصدر السابق ، ص ١٤٣.

(٥٩) مقابلة شخصية مع الاستاذ مشعل حمودات بتاريخ ١٢/ ٣ / ٢٠١٢ .

(٦٠) معهد النفط العربي للتدريب ـ ا لتقرير النهائي لدورة اساسيات صناعة النفط والغاز الحادية عشر ، ( بغداد ، ١٩٨٨) ، ص ٣٤.

(٦١) مقابلة شخصية مع الاستاذ مشعل حمودات بتاريخ ١٢/ ٣ /٢٠١٢